زواج القاصرات إنتهاك مستمر لحقوق النساء

دراسة حالة: موريتانيا- نيجيريا – العراق

إعداد: د/ عائشة محمد

اغسطس 2022

FDHRD

زواج القاصرات انتهاك مستمر لحقوق النساء

دراسة حالة: موريتانيا – نيجيريا - العراق

ملتقي الحوار للتنمية و حقوق الإنسان

مؤسسة أهلية– مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 –غير حزبية

لا تهدف إلي الربح، ويخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات الأهلية و المؤسسات الخاصة.

الموقع الألكتروني:

https://www.fdhrd.org/

©2ALL RIGHTS RESERVED- 202

FDHRD

زواج القاصرات و إنتهاك الطفولة

مقدمة:

تعددت الآفات في مجتمعاتنا العربية و كثرت العادات السلبية وبدأ المجتمع بإتباع تقاليد يعتبرون بأنها الصواب، بحيث أصبح الكثيرون يتبعون هذا المنطلق.

وتعتبر ظاهرة زواج القاصرات من الظواهر الاجتماعيّة المتزايدة على امتداد الوطن العربي، ويعود السبب في ذلك إلى الأوضاع والظروف الاقتصاديّة السائدة، إضافةً إلى الجهل المتفشّي في المجتمعات حول عواقب ومخاطر هذا الزواج، فعدم الوعي الفكري، وعدم إدراك تبعات هذه الظاهرة، وفهم الأمور بصورةٍ مُغايرة لما هي عليه في الواقع يؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة، وذلك من خلال اعتقادهم بأنّ زواج الفتيات القاصرات هو تحصين لهُنّ، وفي الواقع هذا الأمر غير صحيح، حيث يعتبر زواج القاصرات هو تدميراً لبراءة الأطفال، بسبب عدم نضوجهم، وإحاطتهم بالمعنى الحقيقي للزواج وما يتبعه من أعباء ومسؤوليات جِسام.

تُعتبر الأسرة هي البنية الأساسيّة لأي مجتمع، ولهذا وجب الاعتناء بأسس تكوينها من قِبَل المجتمعات، إضافةً إلى السعي والتأكيد على أسس ترابطها، وذلك بهدف تماسكها، وضمان استمراريتها منذ اللحظة الأولى لعقْد القران بين الزوجين، ولهذا وجب وضع ضوابط لتأسيس أي أسرة، بدءاً من اللحظة الأولى لاختيار الأزواج المقبلين على بناء الأسرة أو رعايتها.

ومن هنا يُمكن إدراك مدى أهميّة وخطورة زواج القاصر، حيث يُعتبر هذا المصطلح حديثاً نوعاً ما؛ لأنه في الأصل يطلق عليه زواج الصغيرة، إضافة لكل ما يحيط بهذا الزواج من سلبيّات وإيجابيّات إن وجدت في الواقع المُعاصـر، "زواج الأطفال" هو الزواج الذي يكون فُيه أحد الطرفُين على الاقل طفل، ووفقا لإتفاقية حقوق الطفل، فإن الطفل هو "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة".

سنّت العديد من الدول قوانين ضمن قوانين الأحوال الشخصيّة لإضافة هذا النوع من الزواج، بحيث يحدد هذا القانون سنًّا معينةً بالنسبة للذكور والإناث تؤهلهم فيها للزواج، وعدم السماح للقضاة

الشرعيين بسماع أيّة دعوة للزواج يقلّ فيها سن أحد الزوجين عن العمر الذي حدده القانون بثمانية عشر عامًا، ووفقاً عليه يجب تقديم أسباب مقنعة للقاضي لإتمام هذا الزواج.

أطلقت اليونيسف، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2016 البرنامج العالمي للقضاء على زواج الأطفال .وصل برنامج تمكين الفتيات المراهقات ودعمهن أمام خطر الزواج، أو الفتيات اللواتي تزوجن أصلاً، إلى أكثر من 7.9 مليون فتاة مراهقة خلال مرحلته الأولى (2016 - 2019) وقدم لهن التدريب على مهارات الحياة والدعم للذهاب إلى المدرسة. شارك أكثر من 40 مليون شخص، بما في ذلك المؤثرين الرئيسيين في المجتمع، في الحوارات وحملات الاتصال لدعم الفتيات المراهقات أو الجهود الأخرى المبذولة لإنهاء زواج الأطفال في الفترة نفسها.

سيستعرض هذا البحث أسباب تزويج القاصرات وأهم نتائجه و آثاره التي تؤثر على الصعيد الجسدي، النفسي، الإجتماعي، العملّي، المعرفّي والعاطفّي والصحّي للفتاة القاصرة التي لا تستطيع أن تبدي رضاءها فيما لا تحط به علما، مع ذكر بعض الدول الإفريقية التي تعاني من تفشي ظاهرة زواج القاصرات وهما (موريتانيا – نيجيريا – العراق). و توضيح بعض الحلول و المقترحات التي وضحها الإستعراض الدوري الشامل بهذا الشان لكل دولة من الدول الثلاث السابق ذكرهم.

أولا:الأسباب الدافعة لزواج القاصرات.

تلجأ غالبية الأسر إلى تزويج بناتها في عمرٍ صغير للتخلص من مسؤولياتهن، باعتقادهم أن الفتاة خُلقت لأن تكون زوجة، لكن جميع هذه الاعتقادات ثبت عدم صحتها، خاصة بعد ارتفاع نسبة الطلاق بسبب الزواج المبكر، ومن أسباب زواج القاصرات:

العادات والتقاليد:

هناك العديد من المُجتمعات يدرج في تقاليدها تزويج القاصرات كالمجتمع الهندي، حيث من أبرز عاداته تزويج من هم في سنّ صغيرة، وبالرغم من العيوب التي ترتبت على هذا الزواج، إلا أن هذه الممارسة لا تزال مستمرة في تلك المجتمعات.

الفقر:

يُعد الفقر أحد أهم الأسباب المؤدية إلى زواج القاصرات، فهناك العديد من المناطق الفقيرة يلجأ الآباء فيها تزويج بناتهن، وذلك لعدم القدرة على الإنفاق عليهنّ، وللتخفيف من العبء المالي لفرد من أفراد الأسرة، أو من أجل سدّ دَيْن، والهروب من دائرة نفقة العائلة، أو طمعًا في الحصول على مردود مالي من وراء تزويجها ليُحسّن به الأب من وضعه الاقتصادي، وهنا تظهر الفتاة كأنها صفقة تجاريّة دون النظر إلى إنسانيتها المتمثّلة في حقها بالحياة، واختيار شريك حياتها، وهذا الأمر يعادل تماماً الاتجار بالبشر؛ كما في إثيوبيا حيث عذرية الفتاة قد تؤمن للعائلة مهرًا.

غياب القوانين الرادعة:

هناك العديد من القوانين التي ترفض فكرة الزواج المبكر، إلا أن بعض المجتمعات لا تتدخل قوانين منع الزواج المبكر ضمن قوانينها، ومن الأمثلة على ذلك "في عام 2009 وافق البرلمان الأفغاني على القانون الذي سمح لبعض الملل الدينية والمجتمعات المحلية بفرض النموذج الخاص بها من قانون الأسرة متمضنًا السماح بزواج الأطفال".

أسباب أسريه متعلقة تطوير التحالف بين الأسرتين:

هناك العديد من الأسر التي تلجأ إلى تزويج ابنتهم الصغيرة من ابن عائلة أخرى، وذلك لأسباب إما اقتصادية أو اجتماعية، وخير مثال على ذلك الدول الأفريقية، غير آبهين من مدى ملائمة كلا الشريكين لبعضهم البعض.

الجهل:

الجهل الذي ينتشر بين أولياء الأمور يدفعهم لتزويج بناتهم في سنٍ مبكرة دون إدراكهم بأنها ما تزال صغيرة، ولن تتمكّن من تحمّل الزواج بكافة تبعياته من مسؤوليّة رعاية بيت، وزوج، وحمل،

وإنجاب، وتربية، وتكوين أسرة، دون أدنى اهتمام بمستقبل تلك الصغيرة، وكلّ ما ينتظرها نتيجة هذا الارتباط.

الموروث الاجتماعي:

تساعد التركيبة الاجتماعيّة للقبائل وعلى وجه التحديد في المناطق الريفيّة هذا النوع من الزواج، حيث يرون أنّه أمرٌ مقبول في أعراف تلك القبائل، وإتمامه خاضع لرغبة أولياء الأمور دون إعارة الاهتمام للفتيات ورغباتهن، وكينونتهن، وكرامتهن، وحقهنّ في الاختيار.

المخاوف الاجتماعية:

تشكل المخاوف الاجتماعية لدي بعض الأسر هاجسا يدفعهم للقيام بارتكاب هذه الجريمة التي بالطبع لا تعادل تلك المخاوف، حيث يخشى الوالدين من عدم زواج ابنتهم ودخولها في ما يسمى بالعنوسة، أو الخوف من تعرض فتاتهم لمشكلة لها علاقة بالشرف، كأن تقيم علاقة مع شاب أو يغرر بها أو يتم الاعتداء عليها، وهو الخوف الذي يدفع ولي الأمر إلى سرعة تزويج بنته القاصر، وكأنه يزيح هذه المخاوف عن رأسه بزواجها.

ثانيا:الآثار و النتائج السلبية المترتبة علي زواج القاصرات :

تُوجد العديد من الآثار السلبيّة النفسيّة والصحيّة والاجتماعيّة لزواج القاصرات، حيث يترتب عليه العديد من النتائج السيئة ويمكن القول أنه لا يحمل أي نتيجة إيجابية في حقه فزواج القاصرات ما هو إلا سلب لحرية المرأة، وسلبها حقها في التعليم، وحقها في اختيار شريك حياتها، لأن غالبًا ما يكون زواج القاصرات رغمًا عن الفتاة، كما أنه إجهاد جسدي ونفسي على صحة الفتاة، بالتالي ترتفع حالات الوفاة في الفتيات القاصرات مما جعل العديد من الدول حول العالم تضع سن قانوني للزواج وهو سن الثامنة عشر.

ومن أبرزها ما يلي:

1) التأثير على صحة الفتاة:

حيث إن الفتيات تحت سن الثامنة عشر يكون نشاطها الهرموني تحت طور النمو بالتالي تصبح هرموناتها مضطربة بعد زواجها المبكر مما ينتج عنه في بعض الأحيان حدوث تعسر للولادة الطبيعية،

أو قد يحدث إجهاض أو قد يحدث حمل عنقودي مما قد يصيب الجسم بالسرطان في أسوأ الظروف، كما أنهن معرضات للإصابة بالوفاة أثناء الولادة.

فتلك المشاكل الصحيّة ناتجة عن تشدّد الأسر في إنجاب الفتاة بعد الزواج مُباشرةً، الأمر الذي يُؤدّي إلى وجود مشاكل صحيّة مثل؛ أكياس على المبايض، أو لجوء الفتاة لعلاجات أخرى، مثل محفزات للإباضة، أو أطفال الأنابيب في سنٍ مُبكّر.

وتحدث المشاكل الصحيّة نتيجة عدم تأقلم الرحم مع الحمل: ممّا يؤدي إلى ولادة مبكرة أو زيادة في العمليات القيصرية، ومن هنا ارتفاع نسبة الوفيات وظهور تشوهات في العمود الفقري أو الحوض بسبب الحمل المبكر.

2) ارتفاع معدل وفيات الرضع:

ينعكس الزواج المبكر بصورة سلبية على المجتمعات، إذ لا يكون للحمل في سن مبكرة آثار مدمرة على الأمهات فحسب، بل أيضًا على الأطفال حديثي الولادة، فإن المواليد الموتى ووفيات الأطفال حديثي الولادة تزيد بنسبة 50٪ بين الأمهات الأصغر من 20 عامًا، وفي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، يواجه الأطفال المولودين لأمهات دون سن 20 عامًا أيضًا مخاطر أعلى من انخفاض الوزن عند الولادة، والولادة المبكرة، وحالات الولادة العسيرة التي قد تتسبب بإعاقات لدى الأطفال.

ويمكن حدوث مضاعفات غير سليمة للجنين بعد الإنجاب، ومنها التعرّض للاختناق نتيجة قصور في الدورة الدمويّة التي تُغذي الجنين، وانخفاض وزنه ومضاعفات أخرى تصحبها، أو عدم اكتمال نمو الرئتين.

3) التعرض للعنف:

ترتبط الفتيات اللاتي يتزوجن زواجاً مبكراً غالباً برجال أكبر منهن سناً، ممّا يؤدي إلى اختلال توازن القوى في العلاقة بين الزوجين، بالإضافة إلى أنّ نسبة العنف الأسري من قِبَل الشريك أكثر انتشاراً بين الفتيات المتزوجات زواجاً مبكراً من الأخريات الأكثر نضجاً واللاتي يُقدمن على الزواج بموافقة مدروسة.

4)عدم استقرار الزواج:

أظهرت العديد من الدراسات أنّ نسبة الطلاق والانفصال تزداد في حالات الزواج المُبكّر، فمثلاً نتج عن المسح الكميّ لإحدى مناطق إثيوبيا أنّ حوالي 27 في المائة من حالات الزواج في المناطق الحضريّة و19 في المائة منها في المناطق الريفيّة قد انتهت بالطلاق أو الانفصال، وقد أفاد ما نسبته 56 في المائة من أولئك الذين تزوجوا أكثر من مرة بأنّهم أقدموا على إنهاء زواجهم الأوّل إمّا بسبب صغر سنهم، أو لأنّهم كانوا غير مُهتمين بالزواج.

5) الحرمان من الحقوق الفردية:

ينتهك الزواج المبكر العديد من الحقوق الفردية الخاصة، وهي كما يأتي:

- الحقّ في التعليم و الحقّ في الحماية من العنف الجسديّ والعقليّ، أو الإصابة والإيذاء، ويتضمّن ذلك: الاغتصاب، والاعتداء، أو الاستغلال الجنسيّ.
- الحقّ في حرية المشاركة في الحياة الثقافية، بالإضافة إلى الحقّ في التمتع بالراحة والاطمئنان.
- آثار نفسيّة نتيجة الحرمان من حنان وعطف الوالدين، فالطفل الحقّ في الارتباط بالوالدين وعدم الانفصال عنهم .
- الحرمان من حق اختيار الزوج.
- الحقّ في الحماية من أيّ شكل من الأشكال التي تؤثّر على أيّ جانب خاص برفاهية الطفل.
- الحقّ في العمل، فالفتيات المتزوجات في سن الطفولة أكثر عرضة للتعرض للعنف المنزلي، ولديهن مكانة أقل في المجتمع، لأنه في كثير من الأحيان تُحرم العرائس القاصرات من حقهن في متابعة التعليم أو العمل أو فرص تنظيم المشاريع، مع كل طفل عروس نفقد معلمًا أو طبيبًا أوعالمًا أو رائد أعمال أو زعيمًا سياسيًا في المستقبل.

6) سوء التربية للاطفال:

تكون الأم في هذه الحالة غير متعلمة وليس لديها خبرة في الحياة، مما يجعلها شخص غير مؤهل عقليًا وسوي نفسيًا لتربية الأطفال، لأن التربية تحتاج على العديد من المقومات وأولها أن يصبح الشخص ناضجًا بشكلٍ كافي.

7) الأذى النفسي:

تقع الفتاة القاصر تحت العديد من الضغوطات والمسؤوليات والتي قد تتعدى عمرها بمراحل لأنها تجد نفسها فجأة أصبحت مسؤولة عن منزل ورجل وطفل في أغلب الأحيان بالتالي تصبح عرضة للإصابة بالاكتئاب وخاصةً اكتئاب ما بعد الحمل، وذلك لأن وعيها ليس كاملًا تمامً فهي ليست امرأة ناضجة بعد، فهي مجرد فتاة مراهقة لا يصح أن تحمل مثل هذه الأعباء في هذا السن الصغير.

ذكرنا في هذه الفقرة العديد من النتائج والتي تعتبر كلها نتائج سلبية، لكن علينا أن نعلم أن الزواج في حد ذاته ليس هكذا لأن هناك العديد من الآثار الإيجابية للزواج على المجتمع، وعلى الأفراد ولكن إن كان قد تم في صورته الطبيعية و مستوفي لجميع الشروط التي قد تضمن للأفراد حقوقهم.

الحلول المقترحة للحد من الآثار السلبية لزواج القاصرات ندرج فيما يأتي بعض الحلول المقترحة للحد من الآثار السلبية لزواج القاصرات:

هناك بعض الحلول التي يمكن من خلالها الحد و ربما القضاء علي ظاهرة زواج القاصرات في كثير من المجتمعات فور تطبيقها ، و هذه الحلول هي بعض المسؤليات و الواجبات التي تقع علي عاتق الدول و المجتمع و الأشخاص ذاتهم ، وهي كالاتي :

واجباب تقع علي عاتق الدول ذاتهم:

- المصادقة على المعاهدات الدولية التي تهتم بحقوق الإنسان عمومًا والمرأة خصوصًا.
- المصادقة على بروتوكولات اتفاقية جينيف وتطبيقها.
- تطبيق نظام المحكمة الجنائية الدولية لحماية حقوق الإنسان والمرأة والطفل.
- تضمين أحكام قوانين حماية الأطفال التي تمنع زواجهم. وضع قوانين لحماية النساء من العنف الاجتماعي الأسري وتنفيذها.
- وضع معايير قانونية صارمة للاستثناءات التي تسمح للقاصرات تحت السن القانوني بالزواج.

واجبات تقع علي عاتق المجتمع ذاته و الأشخاص:

- تغيير الأعراف الاجتماعية السلبية المتوارثة والحد من تأثيرها، وهذا يعني تنفيذ برامج تُساعد على تغيير السلوك التقليدي وذلك بزيادة الوعي لتحقيق العدالة بين الجنسين.
- توفير بدائل لهذا الزواج؛ وذلك باتخاذ بعض الإجراءات التي تُؤدي إلى تمكين الفتيات من خلال خلق بيئة اجتماعية تدعم تعليمن، وتطوّر مهارات القيادة لديهن، وتمكينهن اقتصاديًا.
- خلق بيئة لتمكين الفتيات وتعزيز إمكاناتهن وطموحاتهن، وذلك بتعليمهن المهارات الحياتية ومهارات العناية بالنفس وإكسابهن المعرفة اللازمة فيما يتعلق بالزواج، وتثقيفهن عن طريقة الدفاع عن أنفسهن ليستطعن رفض فكرة الزواج المبكر.
- تفعيل المساواة في الأدوار بين الجنسين، وذلك بتعليم الفتيان الذين سيكون لهم دور مهم في حياة الفتيات كالأب أو الشقيق وغيرها، وتوعيتهم بحقوق الفتيات.

- تحسين الأطر القانونية والإرادة السياسية في القضاء على زواج القاصرات، وذلك بأن تعمل المنظمات مع الحكومات المحلية لوضع برامج للتعامل مع قضية زواج القاصرات ومحاسبة المسؤولين.
- التوعية؛ وذلك بتنشيط دور المراكز الثقافية بعقد دورات ثقافية توعّي الفتيات بأهمية التعليم، وعدم الاكتفاء بدعم الأسر المهجّرة غذائيًا وإنّما زيادة الوعي لدى هذه الأسر بأهمية التعليم.
- وأخيرًا و ليس اخرًا يجب نشر إعلانات تلفزيونية وإذاعية توضّح سلبيات زواج القاصرات.

ثالثا:أمثلة تطبيقية لدول إفريقية تعاني من تزويج القاصرات.

تعد ظاهرة تزويج القاصرات من الظواهر المنتشرة في جميع دول العالم، ولكن هذه الظاهرة منتشرة و بكثرة في قارة افريقيا (غرب ووسط افريقيا)، وكمثال لبعض الدول الافريقية التي تعاني من انتشار تلك الظاهرة سوف نستعرض ثلاث دول افريقية وهما موريتانيا، نيجيريا و العراق.

دولة موريتانيا:

وفقا لإحصائية نشرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونسيف" ، ترصد ظاهرة زواج القصر في موريتانيا، قد أظهرت نتائج تلك الإحصائية أنّ ما يزيد عن ثلث الفتيات في البلاد يتمّ تزويجهن قبل سنّ البلوغ.

حيث تنص هذه الإحصائية علي انه" **37% من فتيات موريتانيا يتم تزويجهن قبل بلوغ سنّ 18 عاماً و14% يتم تزويجهن حتى قبل أن يبلغن 15 عاماً** "

وحذّرت المنظمة من تفاقم الظاهرة، مطالبة باتخاذ إجراءات تمنع مثل هذا النوع من الممارسات، معتبرة أنّ"الزواج المبكر يحرم الفتيات من حقهن في الصحة والتعليم، ويعرضهن للعنف، ويضرّ بالصحة البدنية والنفسية."

أسباب تفاقم الظاهر:

يرى المتخصصون في المجتمع الموريتاني، أن استفحال ظاهرة الزواج المبكر ترجع لعدة عوامل أبرزها التقاليد الاجتماعية التي تنظر إلى الأمر أنه أمر طبعي. حيث لا تجد الأسر الموريتانية ضرراً في تزويج بناتها وهن قاصرات.

ويضيف المتخصصون، أن المادة 6 من مدونة الأحوال الشخصية في الدولة، تحدد بأن سن الزواج هي 18 سنة، لكن القانون الموريتاني وضع استثناءات بيد أولياء الأمور، تتيح لهم تزويج الفتيات قبل بلوغهن السن القانونية.

ويطالب هؤلاء بضرورة النظر في هذه المادة، التي وجدت فيها ثغرة يستغلها أولياء الأمور للهروب من العقاب. الذي يعد بنظرهم هو الرادع الوحيد لتفشي هذه الظاهر التي تعاني الفتاة الموريتانية من عواقبها منذ عقود.

تنتشر ظاهرة الزواج المبكر في القاعدة العريضة من المجتمع الموريتاني ،وللظاهرة جذور عميقة في الثقافة الشعبية التي تعتبر زواج الفتاة في سن مبكرة مدعاة للفخر لدى الفتاة وأهلها .

ومع تغير الظروف الزمنية وظهور سلبيات عديدة لزواج القاصرات بدأت الدولة تسن القوانين للحد من الظاهرة كانت أولها في العام 2002 ضمن مواد مدونة الأحوال الشخصية، حيث تم تحريم زواج الفتيات تحت سن 18 الا في حالة استثنائية ترك القانون فيها ثغرة سهلة الولوج من طرف الاسرة، حيث استثنت من القاعدة الفتاة التي تظهر رغبتها في الزواج تحت تلك السن وترك فيها التقييم للقضاء.

كما ان المادة القانونية لم تفعل، ولم تصحب برقابة حقيقة ومتابعة من طرف السلطات، ولذا لم تضع حدا للظاهرة في الوقت الذي استمرت فيه منظمات المجتمع المدني ترصد حالات الزواج المبكر وأضراره الجمة التي جعلت منه عائقا حقيقيا في وجه التنمية الاجتماعية لدولة مازالت تضع أسسها التنموية وتعول كثيرا على المصادر البشرية فيها.

وفي موريتانيا يعتبر معدل زواج الأطفال مرتفعا نسبيا حيث تشير مؤشرات المسح متعدد المؤشرات 2011 إلى أن 37 بالمائة من الفتيات المتزوجات تزوجن قبل سن 18 سنة و 15 بالمائة تزوجن قبل 15 سنة ،وترتفع هذه الأرقام في الوسط الريفي حيث تصل17 بالمائة تزوجن قبل سن 15 سنة وحوالي 41 بالمائة قبل 18 سنة بحسب تقرير الحملة الافريقية لمحاربة زواج الأطفال الّتي تشير إلى أن أفريقيا تأوي 30 من أصل 41 دولة تنتشر فيها ممارسة تزويج صغار الفتيات بمعدل 30 في المائة أو أكثر، وتعتبر هذه الممارسة أشد حدة في غرب أفريقيا، مثلما هو الأمر في موريتانيا.

<u>التيارات الدينية و زواج القاصرات في موريتانيا</u>

تشهد الساحة الموريتانية استقطابا بين مبادرة الحقوقيين المعارضين لزواج القاصرات والتيارات الدينية المشجعة له، في ما تبقى الفتاة الموريتانية رهينة العقلية الاجتماعية المحافظة وعرضة لنتائج وخيمة قد تنجم عن تزويجها بالإكراه.

موقف مبادرة الحقوقيين الرافضين لزواج القاصرات أثار جدلا اجتماعيا ودينيا داخل المجتمع الموريتاني حيث اعتبرته التيارات الدينية المحافظة تحريما لما أحل الله وتطاولا على الدين الإسلامي، وقد طالبت جماعة تطبيق الشريعة الإسلامية بموريتانيا التي انطلقت في نواكشوط بالحث على تزويج القاصرات لما له من فوائد أخلاقية ودينية واجتماعية.

وقال الشيخ يحظيه ولد داهي الأمين العام لجماعة أحباب الرسول في حوار مع DW عربية، "نحن مع زواج القاصرات أو الزواج المبكر لفوائده الصحية والاجتماعية والتي تتمثل في معالجته لبعض الأمراض النفسية للأطفال، كما أنه يحصن المرأة من الانحراف ويعودها على زوج واحد حتى لا تفسد عقليتها إضافة إلى الإخصاب وتجنب الأورام الخبيثة وقلة الإجهاض وفوائد الأخرى"، كما

قال ولد داهي أنه "لو كانت له أضرار صحية لما ورد في الشريعة الإسلامية ما يبيحه، لأن الأصل في الشريعة أن كل ما يضر يمنع."

واختتم بالقول إن الأمم المتحدة تحدد سن الطفولة عند ثمانية عشر عاما وهذا مخالف لكل القوانين الدولية، لأن سن الزواج في جميع القوانين الدولية أصغر من ذلك، فمثلا فرنسا تحدده بالنسبة للبنات عند سن الخامسة عشرة، وفي الديانة اليهودية عند الثانية عشرة".

تتخذ الحكومة الموريتانية مجموعة من الخطوات كتدشين الحملات لزيادة مستوى الوعي بالمخاطر المترتبة على تزويج القاصرات ، إذ لا يزال هذا البلد يدرج في قائمة الدول حيث ينتشر زواج الأطفال.

وترمي الحملات التي تشرف عليها الحكومة إلى لفت أنظار أولياء الأمور إلى تداعيات تزويج القاصرات وانعكاساتها على الجانبين الصحي والتنموي، إذ لا تزال موريتانيا تتبوأ موقعها بين الدول حيث ينتشر تزويج الأطفال.

وينطلق أولياء الأمور في تزويج بناتهم من فتاوى دينية "يصدرها رجال الدين المتشددين". وعلى الرغم من أن تجارب الزواج المبكر تسفر عن مآسٍ إلا أن ذلك لا يشكل عقبة أمام أولياء الأمور في تزويج بناتهم الصغيرات.

ومن ضحايا هذه الممارسة الشابة زينب أحمد سالم البالغة من عمرها 26 عاما، التي تصف تجربتها بالمأساوية، وتنشط الشابة الموريتانية التي تزاول عملها كصحفية متدربة في إحدى الإذاعات المحلية، في منظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق المرأة، وقد أُرغمت على الزواج عندما كانت في التاسعة من عمرها من رجل في عمر والدها، سرعان ما طلقها بعد أن أنجبت بنتا.

وتقول زينب في حوار مع الموجة الألمانية "DW"إن ما عانته بسبب زواجها المبكر دفعها إلى دخول العمل الإعلامي والحقوقي، بهدف "إيصال صوت مئات الفتيات اللاتي يعشن نفس التجربة ولا يقدرن على التعبير عن معاناتهن بسبب الخوف أو عدم إدراك ما يعشنه من ظلم اجتماعي وديني."

وتواصل زينب أنها لم تكن تدرك معنى ومفهوم الزواج، لكنها تذكر جيدا يوم عرسها حين حملتها عمتها "بالقوة إلى الخيمة التي كان علي أن أخضع فيها للاغتصاب على يد رجل يكبرني بـ 25 سنة"، مشيرة إلى أن عمتها كانت تحملها في صباح اليوم التالي إلى خيمة والدها.

ظلت الأوضاع على هذا الحال إلى أن طلقها الزوج بعد شهر واحد من زواجه بها، وانتقل إلى أنغولا لمزاولة التجارة، ولينتهي الأمر بالطفلة إلى إنجاب طفلة، وبصورة والدتها التي حُفرت في ذاكرتها وهي تبكي خوفا على ابنتها من الموت أثناء فترة الحمل، علما أن زينب تقول إنها لم تحتفظ في مخيلتها بأي صورة لرجل كان ذات يوم يسمى زوجها.

وتضيف الصحفية الشابة أن والديها أعربا عن ندمهما بسبب موافقتهما على تزويجها لرجل مقابل شيء من المال "للاستمتاع بفتاة بعمرالزهور"، معربة عن حسرة في قلبها إزاء مواصلة هذه العادة في وسطها العائلي ومجتمعها، "دون إحساس بالمسؤولية أو الندم".

كما تقول زينب أحمد سالم: "أنا شخصيا أشعر بالغربة داخل وسطي العائلي لأنني أصر على منطق رفض زواج الأطفال، بل إن الكثير من قريباتي ينظرن إلي نظرة سخرية ودونية لأنني أعيش بدون زوج وأنا في عمر 26 سنة".

حلول و مقترحات الاستعراض الدوري الشامل الخاصه بدولة موريتانيا للقضاء علي ظاهرة زواج القاصرات:

- 130-206 مكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات ، في القانون والممارسة ، وبذل المزيد من الجهود لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري (إيطاليا) ؛
- 130-241 تعديل التشريعات ، بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية ، بهدف حظر زواج الأطفال (المكسيك) ؛
- 130.242 المضي قدمًا لإنهاء زواج الأطفال ، بهدف إنهاء جميع حالات زواج الأطفال بحلول عام 2030 وفقًا لأهداف التنمية المستدامة (كازاخستان) ؛
- 130-243 مواصلة الجهود للقضاء على الزواج القسري وزواج الأطفال وإنهاء عمل الأطفال القسري بهدف ضمان حصول جميع الأطفال في موريتانيا على تعليم كامل وعالي الجودة (الكرسي الرسولي) ؛
- 130-244 مواصلة جهودها لمكافحة زواج الأطفال ، ولا سيما من خلال تنظيم حملات توعية بين الزعماء التقليديين والدينيين (غابون) ؛

نيجيريا:

بعد خطف أكثر من مائتي فتاه في نيجيريا على يد جماعة بوكو حرام، زاد انتباه العالم على وضع الفتيات والنساء في أفريقيا، ففي أنحاء كثيرة من شرق القارة تكافح الفتيات للحصول على التعليم، فيما يتزوج عدد كبير منهن في سن مبكرة.
حثت الأمم المتحدة الحكومة النيجيرية علي العمل علي منع زواج الفتيات الصغيرات من خلال تشجيعهن علي الاستمرار في الدراسة من أجل مصلحتهن ومصلحة أسرهن أيضا.

وقال مكتب الأمم المتحدة في أبوجا في بيان صحفي، "علي الحكومة الفيدرالية في أبوجا وحكومات الولاية المختلفة بذل المزيد من الجهود للتأكد من عدم زواج القاصرات وذلك من خلال تشجيعهن علي الذهاب إلي مدارسهن".. مشيرا إلي أن التعليم يمثل الخيار الأفضل للفتيات،

ونوه البيان بأن الفتيات يستطعن تكوين مستقبل أفضل في حال السماح لهن بالاستمرار في التعليم ومنعهن من الزواج المبكر... مؤكدا أهمية تقديم الخدمات التعليمية لهن من أجل مستقبل أفضل.

قالت " هيومن رايتس ووتش" اليوم إن زواج الأطفال لا يزال منتشرًا في نيجيريا لأن الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات لم تطبق القوانين بشكل كاف لمنعه.

تعد معدلات زواج الأطفال في نيجيريا من أعلى المعدلات في القارة الأفريقية، على الرغم من أن قانون حقوق الطفل الفيدرالي (CRA، 2003) يحظر الزواج دون سن 18 عامًا، فإن الدستور النيجيري يحتوي على أحكام يبدو أنها تتعارض مع هذا الموقف، كما أخفقت الدول ذات الأنظمة القانونية الإسلامية في تبني القانون الفيدرالي وسن 18 سن الرشد للزواج، وقد فشلت بعض الولايات الجنوبية التي تبنت هذا الموقف في اتخاذ الخطوات المناسبة لتنفيذه.

في أغسطس / آب وسبتمبر / أيلول 2021 ، قابلت هيومن رايتس ووتش عن بُعد 16 فتاة متزوجة تتراوح أعمارهن بين 14 و 19 سنة ، وممثلين في ثماني منظمات مجتمع مدني تعمل على إنهاء زواج الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي في ولايتي إيمو وكانو. اختارت هيومن رايتس ووتش تلك الدول بسبب اختلاف أوضاعها القانونية والتقليدية والديموغرافية التي تمثل دولًا أخرى في مناطقها. أرسلت هيومن رايتس ووتش طلب مقابلة إلى وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية بولاية كانو ، ووزارة شؤون المرأة والفئات الضعيفة بولاية إيمو ، لكنها لم تتلق أي رد.

يتعارض زواج الأطفال مع الدستور النيجيري وكذلك الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، والتي تؤكد أن سن 18 سن الرشد ، وتضمن حق الطفل في التحرر من الإكراه والعنف والحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

وجدت هيومن رايتس ووتش أن الفتيات المتزوجات في ولايتي إيمو وكانو محرومات من حقوقهن الأساسية في التعليم ، والمسكن الآمن ، والتحرر من العنف ، وفي كثير من الأحيان لا يحصلن على الرعاية الصحية الكافية. بدون حماية تنظيمية قوية للفتيات ، تجبرهن الأسر على الزواج المبكر لعدة أسباب ، بما في ذلك الممارسات الدينية والتقليدية ولتجنب وصمة العار الاجتماعية على حمل المراهقات

قالت بعض الفتيات اللاتي تمت مقابلتهن إنهن حاولن الفرار من الزواج القسري، كانت فتاة متزوجة في الرابعة عشرة من عمرها قد هربت ست مرات في ثلاث سنوات لكن أفراد الأسرة أعادوها إلى زوجها في كل مرة.

تبنت ولاية إيمو، وهي ولاية يغلب عليها الطابع المسيحي الإيغبو في جنوب شرق نيجيريا ، قانون حقوق الطفل في عام 2004، لكن زواج الأطفال يمثل مشكلة مستمرة، قالت الفتيات اللواتي تمت مقابلتهن إن أسرهن كانت الدافع الرئيسي لزواجهن، في كثير من الحالات ضد إرادتهن.

في ولاية كانو الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية ، تعد معدلات زواج الأطفال من أعلى المعدلات في البلاد. في فبراير / شباط ، صوت مجلس ولاية كانو على تبني قانون حماية الطفل ، لكن الحاكم عبد الله عمر غاندوجي لم يوافق عليه بعد، حيث يجب على المشرعين في الولاية التأكد من أن النسخة النهائية من القانون تضمن الحماية الكافية للفتيات ، بما في ذلك الاعتراف ب 18 سنة كسن الرشد على النحو المنصوص عليه في القانون الإفريقي الإقليمي والدولي.

في ولاية كانو ، وجدت هيومن رايتس ووتش أن العائلات تخطط في كثير من الأحيان للزواج للفتيات دون توفير أي خيار بشأن متى أو من يتزوجن. قالت الفتيات والشابات إن القرار بشأن زواجهن يستند إلى الممارسات التقليدية وفقر الأسرة. في العديد من الولايات الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية في نيجيريا ، يتم تبرير زواج الأطفال على أسس دينية وتقليدية ، حيث يعتمد سن البلوغ على سن البلوغ، كما يتعزز زواج الأطفال بسبب عدم المساواة في الأدوار بين الجنسين و تتمتع الفتيات بقدرة محدودة على اتخاذ القرار أو الاستقلال الجسدي أو الحقوق.

وبينما سعت بعض العائلات أيضًا إلى تخفيف أعبائها المالية من خلال تزويج بناتها ، قالت الفتيات المتزوجات إن ظروفهن الاقتصادية ساءت بعد الزواج وإنهن فقيرات وليس لديهن ما يكفي من الطعام ،فمعظمهم إما لم يذهبوا إلى المدرسة أو تم إخراجهم من المدرسة بسبب الفقر والضغط من أجل الزواج، وغالبًا ما كانوا يفتقرون إلى القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل داخل

أسرهم وكانوا يتحملون معظم عبء الرعاية المنزلية والعمل في بعض الحالات منعهن أزواجهن من العمل بأجر مستمر.

وجدت هيومن رايتس ووتش أن هناك حاجة ملحة لنيجيريا لمواءمة قوانينها لتتوافق مع المعايير القانونية الدولية لحماية الأطفال من الزواج، يجب اعتماد قانون حقوق الطفل وتطبيقه من قبل جميع الدول، يجب على الحكومة الفيدرالية وسلطات الولايات التي تبنت القانون وضع خطة عمل قوية لضمان التنفيذ الفعال للتشريعات والمعاقبة على عدم الامتثال.

قالت سيغون: "إن محنة الفتيات والشابات في ولايتي إيمو وكانو تسلط الضوء على القضايا الأوسع المتضمنة في إنهاء زواج الأطفال في جميع أنحاء نيجيريا". "يجب على جميع الولايات في جميع أنحاء نيجيريا تعزيز القوانين وإنشاء أنظمة فعالة لفرضها لضمان رفاهية وسلامة الفتيات في نيجيريا".

زواج الأطفال هو ممارسة شائعة في نيجيريا متجذرة في الظروف التقليدية والاقتصادية والدينية والقانونية التي تؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات والنساء، و تعد معدلات زواج الأطفال في نيجيريا من أعلى المعدلات في القارة الأفريقية.

قال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2020 في تقريره الإنمائي إن 43 في المائة من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 عامًا تزوجن في سن 18 في نيجيريا، لزواج الأطفال آثار عميقة ودائمة على النساء طوال حياتهن، فهو يمنعهن من اتخاذ قراراتهم الحياتية ، ويعطل تعليمهم ، ويعرضهم للعنف والتمييز ، وينكر مشاركتهم الكاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

يقع على عاتق الحكومة النيجيرية التزامات بموجب القانون الأفريقي والدولي لحقوق الإنسان لحماية الأطفال من إكراههم على الزواج، ومع ذلك ، فإن القوانين الفيدرالية وقوانين الولاية في نيجيريا تتخذ مواقف متناقضة بشأن حماية الأطفال من الزواج والممارسات التقليدية العنيفة.

يحظر قانون حقوق الطفل الفيدرالي المعتمد في القانون النيجيري زواج الأطفال كما هو مطلوب بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل. ولكن هناك بند متضارب في القسم 29 (4) (ب) من الدستور النيجيري يعرّف أي امرأة متزوجة على أنها بلغت سن الرشد ، بغض النظر عن سنها عند الزواج.

11 ولاية من أصل 36 ولاية في نيجيريا لم تعتمد بعد قانون حقوق الطفل، كما تسمح القوانين العرفية والإسلامية في العديد من الولايات الشمالية بالممارسات التقليدية الضارة ، مثل زواج الأطفال وختان الإناث ، على الرغم من التزام نيجيريا بمعاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية، تظهر التقارير الأخيرة أنه في بعض الولايات الشمالية ، يتزوج 78 في المائة من الفتيات قبل سن 18.

تمثل أبحاث هيومن رايتس ووتش في ولايتين المشاكل المتعلقة بمنع زواج الأطفال في كل من الشمال المسلم والجنوب المسيحي، في ولاية كانو الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية ، لا تزال المناقشات جارية لتنفيذ قانون حماية الطفل ، لكن المشرعين بحاجة إلى ضمان الحماية الكافية من خلال إدراج الاعتراف بسن الرشد وهو 18 عامًا على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي.

قالت الفتيات المتزوجات اللواتي تمت مقابلتهن وكانن حوامل قبل إجبارهن على الزواج إن والديهن قررا أنهن سيتزوجن رغماً عنهن ، وذلك لمنع أي عار على الأسرة بناءً على تصور المجتمع بأنهم قد كسروا الأعراف الاجتماعية ولضمان المستقبل المالي للأسرة ،الفتيات وأطفالهن.

الفقر والدين والأعراف التقليدية التمييزية تغذي زواج الأطفال:

في الولايات الشمالية ، مثل ولاية كانو ذات الغالبية المسلمة ، تعد معدلات زواج الأطفال من أعلى المعدلات في البلاد. هذه الممارسة مدعومة عمومًا

بتفسيرات للإسلام ، والتي تسمح بخطوبة الطفل في وقت مبكر مثل سن البلوغ. ومع ذلك ، قالت بعض الفتيات والنساء في ولاية كانو إن الأعراف التقليدية التمييزية والمواقف الاجتماعية الجنسية غذت قرار أسرهن بالزواج منهن. ويزيد الفقر من احتمالية لجوء العائلات إلى هذه الممارسات الدينية والتقليدية الضارة.

قالت جولييت نوبودو ، المنسقة السابقة لمشروع "الفتيات يجب أن تزدهر" مبادرة في ولاية كانو. عادةً ما يتخذ أفراد الأسرة الأكبر سنًا قرارات الزواج من الفتيات ، مثل الوالدين أو الأعمام الأكبر سنًا ، والذين تكون أولويتهم القصوى هي حماية شرف الأسرة والسيطرة على الحياة الجنسية للفتيات.

إحصائيات

نقلاً عن المسح الديموغرافي والصحي لنيجيريا 2013(NDHS) ، أضاف التقرير أن 58.2 في المائة من الفتيات النيجيريات يتزوجن قبل أن يبلغن 18 عامًا.

وذكرت أنه على الرغم من أن مقارنة البيانات من 2013 إلى 2017 كشفت عن انخفاض في زواج الأطفال في نيجيريا ، إلا أنها وصفت معدل الانخفاض بأنه متواضع، وأضافت أن البلاد تعد من بين الدول التي لديها أبطأ انخفاض في معدلات زواج الأطفال في غرب ووسط أفريقيا.

كما أن معدل الانخفاض ليس كافياً للحد بشكل كبير من زواج الأطفال في نيجيريا في ظل الظروف الحالية. حتى إذا تضاعفت الجهود ، ستضيف نيجيريا حوالي سبعة ملايين عروس قاصر بحلول عام 2050، ويرجع ذلك إلى أن الانخفاض الملحوظ إحصائيًا سينقلب بسبب النمو السكاني وانتشار زواج الأطفال في بعض المناطق والثقافات ، مما يمحو أي تقدم ضئيل تم إحرازه في الحد من زواج الأطفال في نيجيريا ".

وأشار التقرير إلى أنه بحلول عام 2018 ، انخفضت نسبة النساء اللائي يتزوجن قبل سن 18 من 48 في المائة إلى 43 في المائة ، في حين انخفضت نسبة النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عاما اللائي يتزوجن قبل سن 15 من 12 في المائة. إلى 8 في المائة.

توقع تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن نيجيريا سيكون لديها 29 مليون طفلة بحلول عام 2050.

التقرير وهو جزء من ثلاثة تقارير حول كيفية تأثير الفقر على الأطفال في نيجيريا ، أطلقه نائب الرئيس " يمي أوسينباجو" ، بالاشتراك مع اليونيسف للاحتفال بيوم الطفل لعام 2022.

وقدر التقرير عدد الأطفال المتزوجين في نيجيريا حاليًا بـ 22 مليونًا ، وقال إنه يمثل 40 في المائة من هذه الحالات في غرب ووسط إفريقيا. ومع ذلك ، توقعت كذلك إضافة سبعة ملايين طفل عروس بحلول عام 2050.

حلول و مقترحات الاستعراض الدوري الشامل الخاصه بدولة بنيجيريا للقضاء علي ظاهرة زواج القاصرات:

- 148-54 اعتماد التدابير التشريعية والسياسية اللازمة لكي تتبنى الولايات الشمالية الاثنتي عشرة قانون حقوق الأطفال الذي يطبق حظر الزواج المبكر والقسري (هندوراس)
- 148-50 ضمان التنفيذ الكامل لقانون (حظر) العنف ضد الأشخاص والاستراتيجية الوطنية 2017-2021 لإنهاء زواج الأطفال في جميع الولايات (ناميبيا)
- 148-250 ضمان احترام حقوق المرأة وحمايتها والوفاء بها ، بما في ذلك حقوقها في الصحة الجنسية والإنجابية ، والتصدي للتمييز من خلال قوانين وراثة الزوجة والقضاء على زواج الأطفال (نيوزيلندا)
- 148-275 مواصلة التدابير القانونية والإدارية والمتعلقة بالسياسات من أجل القضاء التام على الزواج المبكر وزواج الأطفال (كينيا)
- 148-274 مضاعفة جهودها لضمان تمديد قانون عام 2003 الذي يحدد الحد الأدنى لسن الزواج بـ 18 سنة وفاعليته في 36 ولاية (جمهورية أفريقيا الوسطى)
- 148-277 تكثيف الإجراءات لإنهاء زواج الأطفال وضمان تطبيق قانون حقوق الطفل على المستوى الوطني (إسبانيا)
- 148-278 مواصلة الجهود لتعزيز حقوق الأطفال ومكافحة زواج الأطفال وفقًا للاستراتيجية الوطنية 2017-2021 لإنهاء زواج الأطفال (تونس)

- 148-276 توحيد سن الزواج في جميع الولايات من أجل القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري ، في القانون والممارسة (سيراليون)
- 148-273 مواصلة الجهود للقضاء على الزواج القسري والمبكر للأطفال ، لما له من تأثير سلبي على الاقتصاد والصحة بالنسبة للمعنيين (بوروندي)
- 148-279 تكثيف الجهود لحماية وتعزيز حقوق الأطفال ضد جميع أشكال العنف والتمييز ، ولا سيما من خلال منع ومكافحة زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري (إيطاليا)

العراق:

يبدو أن ارتفاع معدلات العنف الأسري في العراق والتراجع الاقتصادي خلال فترة كورونا وما بعدها، دفعا كثيراً من الأسر إلى تزويج بناتهم قبل سن 18 عاماً خلال 2021، وبارتفاع عن المعدلات السابقة التي أحصتها الحكومة.

وربما تكون هناك عوامل أخرى لارتفاع مثل هذه الزيجات، فمعظمها يتم خارج المحاكم العراقية وبعقد زواج يكتب لدى مكاتب رجال الدين، وترفض المحاكم العراقية مثل هذه الزيجات، التي يتحول معظمها إلى حالات طلاق تعرض عليها في ما بعد.

الموروث الثقافي الذي يربط شرف العائلة بزواج البنات مُبكراً، القهر الاقتصادي والفقر، كلها تحديات تحتاج إلى جهد أكبر من أجلِ إنهاء زواج القاصرات المنتشر فى غالبية دول المنطقةِ العربية، فالعراق لا يعد استثناءً في هذا الأمر.

أكثر من 25 في المئة

بحسب نتائج المسح الوطني الاجتماعي والصحي المتكامل للمرأة العراقية الذي تم تنفيذه بالشراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كردستان، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان مكتب العراق للعام 2021، بلغت نسبة النساء اللاتي تزوجن قبل بلوغهن سن 18 عاماً 25.5 في المئة، بينما أظهرت نتائج المسح أن نسبة المؤشر نفسه في إقليم كوردستان بلغت 22.6 في المئة.

وتبدو المعدلات المرتفعة لزواج القاصرات امتداداً لـ 10 سنوات سابقة أشار إليها الاستبيان، وأكد أنها تؤدي في أحيان كثيرة إلى حرمان الفتيات والنساء من الوصول إلى عوامل التمكين، وقد تضيف عبئاً وعقبات أمام تعليمها وتنميتها، وتطمح الحكومة العراقية لمعالجة هذه الظاهرة وضمان زيادة الوعي في شأن انتشار هذه الممارسة الضارة.

الكُلف الاقتصادية

وزيرة المرأة السابقة بشرى الزويني قالت إن زواج القاصرات زاد من الكُلف الاقتصادية على الدولة وأدى إلى ارتفاع نسب الطلاق بين هذه الأعمار. وأضافت أن الظاهرة "ولدت أمراضاً صحية واجتماعية للفتيات اللاتي يتزوجن بهذا العمر، لعدم قدرتهن على التكيف مع أسرة الزوج في سن الطفولة، وعدم استطاعتهن تحمل أعباء الحياة الزوجية، مبينة أنها تزيد المشكلات على كاهل المجتمع العراقي، وإذا ما أجرينا إحصاء فسنجد أن زواج القاصرات هو الأكثر طلاقاً.

الأسر الفقيرة

وأشارت الزويني إلى أن "هناك من ينتحرن من بين المتزوجات بهذا العمر نتيجة عدم تحملها المشكلات العائلية بسبب عمرهن الصغير"، مشيرة إلى أن معظم المتزوجات من العوائل الفقيرة وهن غير متعلمات أو يتيمة الأبويين أو أحدهما، ومن النادر أن نجد من تتزوج بهذا العمر وهي تعيش في وسط عائلة ميسورة أو عائلة متعلمة.

وعن أسباب زواج القاصرات بينت الزويني أن " من بينها الخوف من العنوسة والفقر والبطالة والعنف الأسري والفهم الخاطئ للشريعة الإسلامية، إذ يتم عقد الزواج خارج إطار المحاكم وبموافقة ولي الأمر".

ارتفاع معدلات الطلاق

وكان مجلس القضاء الأعلى كشف عن إحصاء دعاوى الطلاق لعام 2021 لرئاسات محاكم الاستئناف عدا إقليم كردستان، والتي وصلت 73399 دعوى، وتصدرت رئاسة محكمة استئناف بغداد الرصافة المشهد بدعاوى الطلاق للمحاكم التابعة لها بعد أن وصلت إلى 13803 دعاوى، فيما جاءت محاكم الكرخ المنضوية لرئاسة استئناف بغداد الكرخ الاتحادية في المركز الثاني بـ 13363، تلتها رئاسة محكمة استئناف البصرة الاتحادية ثالثاً بـ 7317 دعوى.

ضغط على الصحة

وترى الزويني أن مثل هذه الزيجات ستشكل ضغطاً على المؤسسة الصحية، بسبب الأوضاع النفسية غير الجيدة للفتيات اللاتي يصبحن مسؤولات عن أسر في عمر صغير، مبينة أن هذا الزواج في الغالب سيجعل الفتيات يتركن الدراسة، فضلاً عن أن احتمال الطلاق في هذا العمر سيكون أكبر.

وأشارت إلى أنه في بعض الأحيان يكون زواج الفتاة برضاها كونها صغيرة لا تدرك المسؤولية التي تنتظرها، وستكون فرحة بمراسم الزواج وخاتم الخطوبة وفستان الفرح، وفي أحيان أخرى تكون بإجبار ذويها.

تعديل القانون

وشددت الزويني على ضرورة تعديل قانون الأحوال الشخصية ومعاقبة ولي الأمر الذي يزوج ابنته بهذا العمر، وكذلك الشخص الذي يعقد عقد الزواج، مستبعدة أن يتم تعديل القانون خلال الفترة القريبة المقبلة بسبب الموروث الثقافي للمجتمع.

وحتى الآن يبدو أن الجهات العراقية المتخصصة لم تجد طريقة للتعامل مع هذه الظاهرة، سواء على المستوى الاجتماعي أو الإعلامي، باستثناء بعض البيانات والندوات التي لم تدخل إلى صلب المشكلة الأساس، وتدارس أسبابها المختلفة من ناحية شخصية أو اقتصادية أو أي عوامل تأثير أخرى تقف ورائها.

لا توجد عقوبات

حيث إن قانون العقوبات لم يعاقب والد الزوجة أو رجل الدين الذي يجري عقد الزواج خارج إطار المحكمة. و "قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959 اشترط تحقق الأهلية بعقد الزواج بشروط، لافتاً إلى أن عقد الزواج لا يعقد إلا إذا تحقق الإيجاب والقبول (إرضاء من الزوج والزوجة) وشهادة شاهدين يتمتعون بأهلية ويعقد العقد بالمحكمة، ولكن قانون الأحوال الشخصية لم يعاقب والد الزوجة أو رجل الدين وهذا قصور في المادة، لأن هؤلاء يعتبرون شركاء في الجريمة وليس فقط الزوج.

والمادة (10) الفقرة الخامسة من قانون الأحوال الشخصية نصت على أن يعاقب الزوج إذا عقد عقداً خارج إطار المحكمة لقاصر، مشيراً إلى أن العقوبة هي السجن لمدة ستة أشهر أو غرامة مالية.

الإحصاءات:

كشفت آخر إحصائية رسمية صادرة عن مجلس القضاء العراقي، عن أعداد حالات الطلاق في العراق خلال يناير/ كانون الثاني 2020 المسجلة في محاكم جميع المحافظات العراقية -عدا إقليم كردستان- والتي بلغت 5143 حالة، بينما بلغ مجموع حالات التفريق بحكم قضائي 1443.

الشق التشريعي:

المشرع العراقي جرّم زواج القاصرات ووضع عقوبة تتراوح بين الحبس ستة أشهر أو غرامة مالية قدرها مائتي ألف ومليون دينار أي ما يعادل ستمائة دولار، وهي عقوبة غير كافية لجريمة تؤدي لانهيار مجتمعي وفق ما تراه جمعيات نسائية.

والملفت في هذه الظاهرة ان لها اثار سلبية غير مرئية ان صح التعبير، فهي على سبيل المثال تتسبب فعليا في حرمان الفتيات من خوض تجربة الحياة الطفولية والمراهقة الطبيعية اذ تثقل عليها الحياة بالأعباء والمسؤوليات مبكرا، كما يضطر العديد منهن الى التخلي عن استكمال دراستهن بسبب الحمل او المسؤوليات المنزلية والزوجية المستجدة على حياتهن.

ويفترض بالقانون العراقي انه يحدد سن الزواج ب18 سنة، لكنه ايضا يسمح للقاضي بتزويج الفتيات ممن تقل اعمارهن عن 15 سنة، لاسباب مختلفة، ولهذا فانه في العديد من الحالات، تلجأ العديد من العائلات الى خيار الزواج الديني. وفي المادة السابعة من قانون الاحوال الشخصية هناك شرط الاهلية والعقل من اجل عقد الزواج، وهو ما قد لا يكون متوفرا لدى فتاة في عمر طفولتها. كما ان المادة السابعة تزيج فعليا الزواج لمن بلغت عمر ال15 طالما ان ذلك يحظى بموافقة المحكمة نفسها وولي أمر الفتاة، اما اذا كانت دون ال15 سنة، فان الزواج لا يسجل في سجلات المحكمة.

لكن ذلك لا يمنع العديد من العائلات من تزويج بناتهن ممن لم يبلغن عمر ال15، طالما ان القانون العراقي لا يضع شروطا قانونية صارمة على زواج القاصرات ويعرف الزواج بانه "عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعا". وحتى الان، يتجاهل القائمون على تطبيق القانون ان تزويج القاصرات يتسبب ايضا في زيادة حالات الطلاق واحيانا كثيرة بسبب عدم قدرة الفتاة على التعامل وادارة تحديات الزواج ومسؤولياته الكبيرة.

ويحـــذر العديـــد مـــن الخـــبراء حـــول العـــالم مـــن ان زواج القـــاصرات يتســـبب في حـــالات كثـــيرة بنزيـــف حـــاد خـــلال الـــولادة، ممـــا يـــؤدي إلى الوفـــاة، او الى اجهـــاض مبكر نتيجة عدم اكتمال البنية الجسدية."

وتؤكـــد الأخصـــائية النســـائية الـــدكتورة نـــرمين الجـــاف لوكالـــة شـــفق نيـــوز إن "بلـــوغ الفتـــاة عـــادة هـــو بعمـــر 11 ســـنة او قـــد تكـــون بلغـــت وبالحـــالتين رأيـــت في بعـــض الأحيـــان ان فتيـــات غـــير بالغـــات يـــأتين إلى العيـــادة وهـــن متزوجـــات. وبهـــذا العمـــر يكـــون الجهـــاز التناســـلي غـــير مكتمـــل. وبحســـب المتعـــارف عليـــه طبيـــاً انـــه بعمـــر ال16 ســـنة يكـــون الـــرحم مؤهـــل للـــزواج والعلاقـــة الزوجيـــة، لكـــن حـــتى الـــولادة تكـــون غـــير طبيعـــة بهـــذا العمـــر حيـــث اغلـــب الأعمـــار تلجـــأ إلى عمليـــة جراحيـــة قيصرية".

وفي الخلاصـــة، يبـــدو بحســـب الخـــبراء ان تفـــاقم هـــذه الظـــاهرة في العـــراق يحتـــاج الى مجموعـــة مـــن الحلـــول والمبـــادرات المتداخلـــة لمعالجتهـــا، تبـــدأ بـــالقوانين الواضـــحة والاكـــثر تشـــددا، وتمـــر عـــبر معالجـــة الاحكـــام والمفـــاهيم الدينيـــة والاجتماعيـــة الســـائدة، وصـــولا الى العمـــل عـــلى تنميـــة الـــوعي المجـــتمعي ازاء هـــذه الظـــاهرة الـــتي تلحـــق الاذى بالفتيـــات نفســـيا واجتماعيـــا وصـــحيا، وتفـــرض تحـــديات اضـــافية عـــلى الاقتصاد العراقي ومجتمعه.

حلـــول و مقترحـــات الاســـتعراض الـــدوري الشـــامل الخاصـــه بدولـــة العـــراق للقضـــاء علي ظاهرة زواج القاصرات:

- 147-265 منع الممارسات الضارة بالنساء والفتيات والقضاء عليها ، ولا سيما الزواج المبكر والقسري (الجبل الأسود) ؛
- 147-270 القضاء على الممارسات الضارة المتبقية ، ولا سيما تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والقسري ، وزيادة الوعي العام بآثارها السلبية (أوكرانيا) ؛
- 147-273 وضع سياسات وآليات لحماية حقوق الأطفال حماية فعالة ، لا سيما ضد بيع الأطفال وبغاء الأطفال والزواج المبكر وعمل الأطفال والتشرد الداخلي (إكوادور) ؛
- 147-257 تعزيز الجهود لمنع ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة ، ولا سيما من خلال التنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز لصالح المرأة واتخاذ مزيد من التدابير للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال المبكر والقسري (إيطاليا)؛

خاتمة:

قد تجبر القاصرات علي الزواج لدوافع متعددة و أسباب متباينة تقاطعا مع عدم وجود نصوص قانونية رادعة مانعة لمن يجبر الفتاة القاصرة علي الزواج ، و يتم ذلك في بيئة يتراجع فيها المستوي التعليمي و التربوي .

فزواج القاصرات هو نوع من انواع العنف القائم علي نوع الجنس ، حيث إن هذا العنف مقتصر علي الفتيات في إرغامهم علي الزواج دون ان يكون لإرادتهم او رضائهم أي دور في إتمام الزواج، إضافة إلي ذلك عدم إتمامهم السن القانوني للزواج، و ظاهرة تزويج القاصرات هي سلب لجميع الحقوق المتعلقة بالطفلة، لذا وجب التصدي له و الحد منه و تعزيز الجهود للقضاء عليه و ذلك من أجل حياة كريمة.